

١- أثبتت المقاربات النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية في الدول النامية، ويندرج تحت عنوان الفساد جميع ممارسات الاستغلال السيء للوظيفة الحكومية أو الخاصة إذا تعلق الأمر بالشركات الكبرى، ومن ذلك (الرشاوى، التهرب الضريبي، تهريب الأموال، أو التهرب من الجمارك...) ولهذا سارعت الجهات المهمة بالشأن التنموي إلى **دق ناقوس الخطر**، وإلى اقتراح استراتيجيات محددة ومدروسة للحد من تنامي هذه الظاهرة ومعالجتها، ومن ثم التبشير بما يعرف بالحكم الصالح.

٢- إن أحسن تعريف لظاهرة الفساد هو ذلك الذي يصفها بواسطة مظاهرها وتجلياتها. فالجميع يعلم أن موارد أي دولة معرضة للنمو كما هي معرضة للنضوب والتبديد حسب طريقة تسييرها وكفاءة القائمين عليها، إلا أن أبرز عوامل تبديد الثروة القومية هو الحكم الفاسد بدءًا من التمويل بالرشاوى إلى التهرب الجبائي والاختلاس وتحويل الأموال وتدوير المساعدات الدولية.

٣- والواقع إن للفساد تجليات عدة أهمها: الفساد المالي والفساد الإداري، ويعد الفساد السياسي واحدًا من أهم وجوه الفساد، وهو المدخل الرئيس لجميع تجليات هذه الظاهرة، وتعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي ولا يكاد يخلو بحث أو دراسة أو مقال أو تحليل لظاهرة الفساد إلا وأسهب في تحليل مسبباتها ورتائجها، ولعل أخطر ما في الرشوة أنها **حازت مشروعية شبه رسمية**، وحدث في الثقافة الشعبية حازت قدرًا معتبرًا من القبول العام، وتكاد تصبح واحدة من ملامح البلاد النامية عمومًا.

٤- إن النمو الاقتصادي هو دائما هاجس الدول، لأنه يشكل البوابة الأمامية للتنمية، وقد بات واضحا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد، حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو، وإنما على أساس الربيع المتوقع منها.

٥- وللفساد بأنواعه آثار مدمرة ليس فقط على النواحي الأخلاقية بل يصيب بشكل مباشر النواحي السياسية والإقتصادية لأي بلد، وإن له انطبعا سينا على وضعية الفقر، مستوى الأسعار، نجاعة الاستثمارات، الإنفاق الحكومي، توزيع الدخل، نوعية الخدمات، إعانات التنمية، وإن تخفيض الفساد بنسبة ٣٠% يسمح بالرفع من معدل الاستثمار بنسبة ٤%.

٦- تهتم المؤسسات الدولية وبعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بمكافحة الفساد وإقامة الحكم الصالح بصورة لافتة للنظر. كما شهدت بعض الدول العربية بروز جمعيات لمكافحة الفساد ومؤسسات مثل "الجمعية المغربية لمكافحة الرشوة" و"مؤسسات الحكومة الالكترونية" شأن الأردن. وتدور انشغالات المنظومة الدولية هذه حول ترقية عمليات محاربة الفساد بتشجيع حرية الإعلام، وإشراك المجتمع المدني في مراقبة هذه الظاهرة الرقابة المحاسبية (التدقيق المحاسبي)، إعادة التنظيم القانوني للصفقات التجارية، ترقية الانتخابات الحرة والشفافة، إشراك الدبلوماسية بشكل أكثر نجاعة في مكافحة تهريب وتبييض الأموال، بالإضافة إلى وضع برامج محددة للمساعدة الدولية في مجال محاربة الفساد بأنواعه.

بشير مصيطفى (أستاذ الاقتصاد في جامعة الجزائر)

مجلة العربي عدد ٢٠٠٥ (بتصرف)

١. قدمي النص باستخلاص دلالة حواشيه. (علامة ونصف)
٢. اشرحي ما يلي في سياق النص: دق ناقوس الخطر _ يشكل البوابة الأمامية للتنمية _ حازت مشروعية شبه رسمية. (علامة ونصف)
٣. ربط الكاتب بين الفساد وتخلف التنمية، بيّني ما هي تجليات الفساد، وكيف ينعكس سلبا على التنمية ، مبدية رأيك. (علامتان ونصف)
٤. حددي نوع النص، وعرفي به استناداً إلى ثلاثة من مؤشراتهِ. (علامتان ونصف)
٥. حدّدي وظيفة أدوات الربط المشار إليها بخط في النص: بل _ إنَّ _ كما. (علامة ونصف)
٦. اضبطي بالشكل أواخر الكلمات في الفقرة الرابعة. (الضمير ليس آخر الكلمة) (علامة ونصف)

(٩ علامات)

ثانياً: في التعبير الكتابي:

يقول بشير مصيطفى: " لقد ساهمت مشاهد التحول الديمقراطي وتنامي الحركات المدنية المنادية بحرية التعبير، والتعددية الحزبية في الدول ، في الكشف عن ظاهرة الفساد وامتداداتها." توسعي في شرح هذا القول وناقشيه مركزة على دور التحول الديمقراطي وتنامي الحركات المدنية (الجمعيات، الأندية، البلديات ...) ، في الحد من الفساد ورفع مستوى التنمية .

أسس التصحيح

أولاً: في الفهم والتحليل:

(١) النص مقالة إبلاغية موضوعية اقتصادية. (١٤ علامة)

_ الكاتب: بشير مصطفى: أستاذ الإقتصاد. (١٤ علامة)

_ المصدر: مجلة العربي _ العدد: ٢٠٠٥. (١٤ علامة)

_ بتصريف: طراً تعديل على النص الأصلي. (١٤ علامة)

• النص مقالة نشرت في مجلة العربي في العدد ٢٠٠٥ (منذ سنوات قليلة) وكاتب المقالة أستاذ إقتصاد في جامعة الجزائر، مما يشير إلى كتابته مقالة إقتصادية، والنص الأصلي تعرض للتعديل. (كل عنصر مع شاهده (١٤ علامة) + صياغة ١٢ علامة)

(٢) - دق ناموس الخطر: الالتفات إلى الخطورة المتزايدة للفساد. (١٢ علامة)

- حازت مشروعية شبه رسمية: الرشوة صارت مقبولة اجتماعياً. (١٢ علامة)

- يشكل البوابة الأمامية للتنمية: السبب الأهم للتنمية هو النمو الإقتصادي. (١٢ علامة)

(٣) من تجليات الفساد: الفساد الإداري والمالي والسياسي، وأهم تعبير عن الفساد المالي هو الرشوة المتفشية في المجتمعات (١) ولهذا كله تأثير سلبي على التنمية فترتفع الأسعار ويسوء توزيع الدخل ويكثر الفقر.... (١)

(إبداء الرأي ١٢ علامة)

(٤) نوع النص: مقالة تواصلية إبلاغية تقريرية، وهي بحث موجز يعالج قضية الفساد الإقتصادي وتجلياته في مختلف مناحي الحياة، وذلك بلغة واضحة سهلة ضمن خطة متماسكة: (مقدمة _ عرض _ استنتاج). (١٢ علامة) ومن مؤشرات:

- انتشار حقل معجمي مختص بالقضية الإقتصادية المطروحة (شواهد)

- استخدام المعاني التعيينية والبعد عن الإيحاء.

- أقسام المقالة الثلاث الأساسية. (نصف علامة لكل مؤشر مع الشاهد)

٥) أدوات الربط:

– بل: حرف عطف يفيد الإضراب والتوكيد. (١٤ علامة) الكاتب يؤكد أن الفساد يصيب النواحي السياسية بشكل مباشر كما أصاب النواحي الأخلاقية. (١٤ علامة)

– إن: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد (١٤ علامة)

وفيه يؤكد الكاتب على أن معدل الإستثمار يرتفع شرط انخفاض نسبة الفساد. (١٤ علامة)

– كما: حرف يفيد الإضافة. فبعض الدول العربية إضافة إلى الدول الأميركية أخذت تهتم بالحد من الفساد. (١٤ علامة)

٦) ضبط الفقرة الرابعة :

إنَّ النموَ الاقتصاديَّ هوَ دائماً هاجسُ الدولِ ، لأنَّهُ يشكُلُ البوابةَ الأماميةَ للتنميةِ ، وقدَّ باتَ واضحاً منْ خلالِ الدراساتِ القياسيةِ والميدانيةِ أنَّ معدلاتِ النموِ تتأثَّرُ بشكلٍ كبيرٍ بدرجاتِ الفسادِ، حيثُ تخصصُ المواردُ على غيرِ أساسِ النموِ، وإنَّما على أساسِ الربيعِ المتوقعِ مئهاً. (علامة ونصف)

ثانياً: في التعبير الكتابي:

❖ المقدمة: – تمهيد مركز حول دور الحركات المدنية والحريات والديموقراطية في الحد من الفساد. (٣٤ علامة)

– ما هو دور هذه الحركات؟ وما هي النتائج التي تسعى لتحقيقها على صعيد مكافحة الفساد؟ (٣٤ علامة)

❖ العرض: – الحاجة لهذه الحريات والحركات ضرورية. (علامة ونصف)

– علاقة الديموقراطيات والحريات بنهضة المجتمعات على جميع الأصعدة (الإقتصادية والإجتماعية ...) (علامة ونصف)

– إرساء الأمن الإقتصادي والعدالة الإجتماعية. (علامة ونصف)

– طرح حلول لمكافحة الفساد. (علامة ونصف)

❖ الخاتمة: – الديموقراطية والحرية والحركات هي البوابة لمكافحة الفساد وإرساء العدالة الإجتماعية. (٣٤ علامة)

– فمتى تدرك المجتمعات دورها الأساسي في تحصين حقوقها وتحقيق أمنها الإقتصادي وغيره؟ (٣٤ علامة)

